الأمم المتحدة

E/ECA/CM/54/L.1

Distr.: Limited
17 May 2022

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الدورة الرابعة والخمسون
داكار (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١٦ و١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*
النظر في البيان الوزاري وإقراره

مشروع البيان الوزاري

نحن، وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين،

وقد اجتمعنا، في إطار مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، بصيغة مختلطة تزاوج بين الحضور الشخصي والمشاركة عن بُعد في داكار، السنغال، يومي ١٦ و١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢، في أثناء الدورة الرابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

وقد تشرفنا بحضور السيد ماكي سال، رئيس الاتحاد الأفريقي ورئيس السنغال، ومحافظي المصارف المركزية الوطنية ودون الإقليمية في أفريقيا، وغيرهم من كبار الشخصيات وضيوف الشرف؛

وبعد أن تداولنا بشأن موضوع الدورة الرابعة والخمسين ”تمويل الانتعاش في أفريقيا: فتح آفاق جديدة“؛

وإدراكا منا أن القارة بحاجة إلى مستويات عالية من التمويل للتعجيل بالتحوّل الهيكلي وتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتطلعات خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ”أفريقيا التي نصبو إليها“؛

وإذ ندرك أن جائحة الفيروس التاجي (كوفيد-١٩) قد زادت من اتساع الفجوة على صعيد تمويل التنمية في القارة تزامنا مع زيادة النفقات الاجتماعية وانخفاض الإيرادات

* E/ECA/CM/53/1/Rev.1

A 22-00744

في سياق ركود في الاقتصاد العالمي تخللته اضطرابات في سلاسل التوريد، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، ونقص في الإيرادات؛

وإذ أُحطنا علما من خلال دراسات أجراها صندوق النقد الدولي أن النفقات السنوية التي تحتاج إليها القارة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يُتوقع أن ترتفع بمقدار ١٥٤ مليار دولار سنويا، وبمبلغ إضافي آخر قدره ٢٨٥ مليار دولار كل سنة على مدى السنوات الخمس المقبلة لضمان التصدي على نحو كافٍ لأزمة كوفيد-١٩؛[١]

فإننا:

١- *نقرّ* بأن تراكم الطلب على السلع والخدمات نتيجة لتخفيف القيود المرتبطة بالجائحة، وتحسّن الظروف الاقتصادية العالمية، وعودة أسعار السلع الأساسية إلى الارتفاع، قد ساهم في التعافي الاقتصادي من الآثار السلبية للجائحة، حيث سجلت القارة معدل نمو اقتصادي بنسبة ٤,٧ في المائة في عام ٢٠٢١، بعد انكماش بلغ ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠؛

٢- *نلاحظ* أن انتعاش أفريقيا قد يتعرض لعراقيل بفعل الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية والنفط والأسمدة الناجم عن الحرب في أوكرانيا، والصدمات الأخرى مثل ظهور متحورات جديدة فتاكة من فيروس كورونا، وارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة، والصدمات المناخية، وخروج رؤوس الأموال، وانخفاض قيمة العملات، وزيادة تكاليف الاقتراض؛

٣- *نلاحظ كذلك* أن القارة تعاني من عجز هائل في الهياكل الأساسية، يتراوح من النقص في الطاقة الذي يؤثر على ملايين الأسر المعيشية، إلى المستويات المنخفضة لتغلغل الإنترنت، والكثافة المتدنية لشبكة الطرق التي تقل بكثير عن المستويات العالمية، وأن التمويل المطلوب لسد جميع أوجه العجز تلك يتراوح بين ١٣٠ مليار دولار و١٧٠ مليار دولار سنويا حتى عام ٢٠٢٥؛[٢] بالإضافة إلى تمويل إضافي ضروري لتطوير السكك الحديدية، والنقل الجوي والبحري؛

٤- *نلاحظ أيضا* أن القارة تحتاج، لكي تتمكّن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلى استثمار نحو ٦٦ مليار دولار سنويا في نظمها الصحية وهياكلها الأساسية الصحية للحد من عبء الأمراض في القارة، وتقليص متوسط معدلات وفيات الأمهات (التي بلغت ٥٤٢ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي في عام ٢٠١٧، وهي النسبة

(١) Kristalina Georgieva, Managing Director of the International Monetary Fund, statement made at the Summit on the Financing of African Economies, 18 May 2021.

(٢) مصرف التنمية الأفريقي، *التوقعات الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١٨* (أبيدجان، ٢٠١٨)

الأعلى في العالم) وتحسين سبل الحصول على خدمات العاملين الصحيين المهرة، الذين تعاني القارة من عدم توافرهم بالقدر المطلوب؛

٥- *نلاحظ مع القلق* أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يَتوقع أنه، بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، سيتأثر ما بين ٧٥ مليون و٢٥٠ مليون شخص بالإجهاد المائي الناجم عن المناخ، وستنخفض المحاصيل الزراعية المعتمدة على الأمطار بنسبة قد تصل إلى ٥٠ في المائة، وسيؤدي الاحترار العالمي بمعدل درجتين مئويتين إلى تعرُّض نصف سكان القارة لخطر انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية؛

٦- *نذكّر* بالالتزامات الواردة في اتفاق باريس، الذي اعتمده في عام ٢٠١٥ مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته الحادية والعشرين، وميثاق غلاسكو للمناخ، الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في عام ٢٠٢١ في دورته السادسة والعشرين؛

٧- *نسلّم* بأن القارة سوف تحتاج إلى أكثر من ٣ تريليونات دولار بحلول عام ٢٠٣٠ لتمويل تدابير التخفيف والتكيّف اللازمة للتصدي للتحديات الناجمة عن تغيّر المناخ، الأمر الذي يمكن استيفاؤه جزئيا بإصدار عدد أكبر بكثير من السندات الخضراء؛

٨- *نلاحظ* أن الائتمان المتعدد الأطراف والثنائي، كحصة من إجمالي الدين الخارجي، قد انخفض من ٨٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٠ في المائة في عام ٢٠١٩، بينما ارتفع الاقتراض التجاري في الفترة نفسها من ١٧ إلى ٤٠ في المائة من إجمالي الدين الخارجي، مدفوعا في المقام الأول بإصدارات سندات ''يوروبوند''، التي ازدادت بنسبة ١ ١٧٠ في المائة أثناء الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩، وهو ما يُعزى في جزء منه إلى عدم كفاية التمويل العام وزيادة فرص الوصول إلى أسواق رؤوس الأموال؛

٩- *نلاحظ كذلك* أنه، نتيجة للتدابير التي اتخذها واضعو السياسات لإنقاذ الأرواح واستعادة سبل كسب العيش أثناء جائحة كوفيد-١٩، بما في ذلك زيادة الإنفاق العام وتخفيف العبء الضريبي على الأسر المعيشية والشركات، تدهورت المؤشرات المالية حيث انخفضت نسبة الإيرادات الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٩ إلى ١١,٩ في المائة في عام ٢٠٢٠، وانخفض الميزان المالي أيضا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من -٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٩ إلى -٧,٦ في المائة في عام ٢٠٢٠، في حين ارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٦٠ إلى ٧١,١ في المائة في الفترة نفسها، قبل أن تنخفض قليلا إلى ٦٧,٧ في المائة في عام ٢٠٢١؛

١٠- *نلاحظ* أن الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف المقدم إلى القارة من أجل مساعدتها على التعافي من الجائحة، مثل مبادرة تعليق سداد خدمة الدين وتخصيص حقوق سحب خاصة جديدة، كان مفيدا ولكنه غير كافٍ لاستيفاء الاحتياجات كما أنه اقتصر

على مجالات ضيقة، إذ أغفل بصورة شبه كاملة العديد من البلدان الضعيفة ذات الدخل المتوسط التي لم تتلق سوى دعم محدود؛

١١- *تسلم* بأن القارة تلقت، علاوة على مبادرة تعليق سداد خدمة الدين والإطار المشترك لمعالجة الديون، دعما يشمل تعهدات من الشركاء الإنمائيين بلغت قيمتها ٨٩,٥ مليار دولار لصالح بعض البلدان في الربع الأول من عام ٢٠٢١، ومِنحا من صندوق النقد الدولي إلى البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل، في إطار الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون، لتغطية التزاماتها من حيث خدمة الدين لمرحلة أولية مدتها ستة أشهر أثناء فترة الجائحة، فضلا عن تمويل مرتبط بالجائحة بلغ ٧,٢٤ مليار دولار، في عام ٢٠٢٠، إلى البلدان المؤهلة (ما يمثل ١,١٦ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي)، في إطار آلية تسهيل النمو والحد من الفقر التابعة لصندوق النقد الدولي؛

١٢- *نسلم أيضا* بأن تدفقات مالية غير مشروعة، تقدر قيمتها الإجمالية بما لا يقل عن ٨٣ مليار دولار سنويا، تُهرَّب من القارة بسبب ضعف القدرات في مجال الإدارة الضريبية ومحدودية التنسيق بين السلطات الضريبية، ما أتاح فرصا لتجنب سداد الضرائب والتهرب الضريبي، والتلاعب بالفواتير التجارية، وغسيل الأموال، وغير ذلك من الممارسات الفاسدة؛

١٣- *نلاحظ* أن أسواق رؤوس الأموال، وهي أدوات لتعبئة الأسهم المحلية لتمويل الاستثمارات، لم تتطور بالقدر الكافي في القارة، وهو ما يعزى في جزء منه إلى ضخامة القطاع غير الرسمي، وانخفاض معدلات الادخار في صناديق المعاشات التقاعدية، وضعف النظم التنظيمية والإدارية، ما أسهم في انخفاض نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من ٣٠ في المائة بالنسبة لأسواق الأوراق المالية الـ ٢٨ في القارة، وهي نسبة تقل بكثير عن المتوسط العالمي الذي يتراوح بين ٧٥ و٩٠ في المائة، الأمر الذي أحدث آثارا سلبية على العائدات المحصّلة من عمليات الاكتتاب العامة الأولية، بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٩، التي لم يتجاوز مجموع قيمتها ٢٧,١ مليار دولار، أي ما يمثل أقل من ١,٤ في المائة من المكاسب العالمية من عمليات الاكتتاب العامة الأولية في تلك الفترة؛

١٤- *تُقر* بأن بلدان القارة التي لديها إمكانية الوصول إلى أسواق رؤوس الأموال الخارجية تدفع ما يسمى بـ ''القسط الأفريقي''، الذي لا يعدو أن يكون سوى رسم إضافي على الاقتراض يزيد بما يتراوح بين ١٠٠ و٢٦٠ نقطة أساس عن أسعار الفائدة المفروضة على نظيراتها خارج القارة ذات الأساس الاقتصادية المماثلة أو حتى الأسوأ منها، وفقا لما تمليه تصنيفات مخاطر الائتمان الخاصة بها؛

١٥- *نسلم كذلك* بأن إقدام المصارف المركزية في الاقتصادات المتقدمة على رفع أسعار الفائدة للحد من توقعات التضخم المتزايدة خلّف آثارا سلبية على تكلفة الائتمان، وترحيل الديون، وتدفقات رؤوس أموال الحوافظ المالية، وأسعار الصرف، الأمر

الذي سيؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار الفائدة من مصادر التمويل العامة والخاصة، ومن ثمّ ارتفاع تكلفة الاقتراض لقارتنا؛

١٦- *نلاحظ* أن المانحين الثنائيين قد يحذون حذو الصين بإقراض حصة من حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، على اعتبار أن إقراض ١٠٠ مليار دولار من حقوق السحب الخاصة لأفريقيا من شأنه أن يشكّل وسيلة فعالة من حيث التكلفة لتمويل الانتعاش في القارة؛

١٧- *نسلم كذلك* بأن التمويل المختلط، الذي يشمل توفير الضمانات والتحسينات الائتمانية المصممة لخفض المخاطر المتصوَّرة للتخلف عن السداد من جانب الحكومات، يمكن أن يحسّن التصنيفات الائتمانية ويكفل استخدام الموارد العامة لإدارة المخاطر المرتبطة بالتمويل الخاص والحد منها، ما يوفر ركيزة إضافية لدعم التنمية في أفريقيا؛

١٨- *نقر* بأن مرفق السيولة والاستدامة، الذي أطلقته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركة ''باسفيك'' لإدارة الاستثمارات، من شأنه أن يتيح للقارة اجتذاب الاستثمارات فيما يُطلق عليه ''المنتجات المالية ذات الطابع المستدام''، بما في ذلك السندات الخضراء وذلك بمنح أسعار تفضيلية في اتفاقات إعادة الشراء للمستثمرين المؤسسيين الذين يعمدون إلى إعادة تمويل مراكزهم باستخدام السندات الخضراء للقارة كضمان؛

١٩- *نقر أيضا* بأن الحكومات تقوم بدعم مشاريع التنمية من خلال الاستعانة بأدوات تمويل مبتكرة، من قبيل صناديق المعاشات التقاعدية والحكومات ومن خلال تقديم ضمانات التخفيف من المخاطر؛

٢٠- *نلاحظ* أن بورصات القارة بحاجة إلى اجتذاب الاستثمارات، عن طريق تحديث النظم التجارية، والتقليل من أوقات تأخر التسويات وتكاليف المعاملات إلى أدنى حد ممكن، وتحسين أساليب عرض الأسعار، وإتاحة إمكانية الإدراج في القوائم المشتركة والتسعير الفعال، وسوف تُستكمل تلك التدابير عبر المساعي التي تبذلها الحكومات لكفالة استقرار بيئات الاقتصاد الكلي، وإنفاذ العقود المالية في بيئة ذات أطر قانونية تتسم بالمصداقية والإنصاف والشفافية؛

٢١- *نقر* بأن النظام الأفريقي للمدفوعات والتسويات، الذي أطلقه مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي لدعم تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، يتيح إجراء مدفوعات فورية عبر الحدود بالعملات المحلية بين الأسواق في القارة عن طريق تبسيط المعاملات عبر الحدود وتقليص تكاليف المعاملات المرتفعة، فضلا عن تقليص الاعتماد على العملات الصعبة كوسائط في هذه المعاملات؛

٢٢- *نسلّم* بأنه ينبغي تعويض البلدان الأفريقية عن الجهود التي تبذلها لحماية بعض أهم أصول تخزين الكربون على كوكب الأرض؛

٢٣- *نسلم أيضا* بأن أراضي الخث في حوض الكونغو وحدها هي ثاني أكبر بالوعة للكربون في العالم؛

٢٤- *نلاحظ أن* البلدان الأفريقية تمتلك القدرة على جمع إيرادات كبيرة والاستفادة من مبادرات التكيف عالية التأثير التي تساعد على تطوير سبل العيش المستدامة، بما في ذلك تطوير أسواق كربون عالية النزاهة تتماشى مع مبادئ المادة ٦ من اتفاق باريس؛

٢٥- *نرحب* بمذكرة التفاهم بشأن مواءمة الآليات الإقليمية لإصدار شهادات الكربون التي وقعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبلدان الأعضاء في لجنة المناخ لحوض الكونغو، بهدف توليد تدفقات مالية يمكن التنبؤ بها يمكن استثمارها في أولويات التنمية المستدامة؛

٢٦- *نرحب أيضا* بالجهود الرامية إلى توسيع نطاق مبادرة حوض الكونغو لتشمل بلدانا أخرى في القارة، يمكن أن تستفيد من الآليات الإقليمية لإصدار شهادات الكربون، وتتطلع إلى الفرص المتاحة للاستفادة من هذه الفرص في سياق تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

٢٧- *نقرُّ* بالدور الذي تؤديه اللقاحات في مكافحة جائحة كوفيد-١٩ والأزمات الصحية الأخرى، ونرحب بالجهود المبذولة لزيادة فرص الحصول على اللقاحات وتوسيع نطاق تصنيع اللقاحات وغيرها من المنتجات الصيدلانية في أفريقيا، ونثني على المساهمات التي قدمها في هذا الصدد جميع الشركاء، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها؛

٢٨- *نشيد* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووزراء المالية الأفريقيين وصندوق النقد الدولي لتيسير *إنشاء* فريق عامل رفيع المستوى معني بإنشاء هيكل مالي عالمي جديد؛

٢٩- *نحيط علما* بتقرير اجتماع لجنة الخبراء،[٣] الذي عقد في داكار، السنغال، في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠٢٢، *ونثني* على اللجنة لما قامت به من عمل؛ *ونؤيّد* القرارات التي وافقت عليها؛

٣٠- *نثني* على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتنفيذها برنامج عملها لعام ٢٠٢١ بنجاح رغم التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩،

(٣) E/ECA/CM/54/4

٣١- *تطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة تقديم الدعم التقني إلى دولها الأعضاء من أجل وضع وإنفاذ آليات تمويل مبتكرة، مثل تجميع تدفقات الإيرادات الخاصة والعامة (التمويل المختلط)، وتعميق أسواق رؤوس الأموال، واستخدام صناديق المعاشات التقاعدية في المشاريع الإنمائية، وصناديق الثروة السيادية، وسندات المغتربين وتحويلاتهم المالية لتمويل مشاريع التنمية، وإصدار السندات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، وإعمال حوافز جديدة والانخراط في أنشطة الدعوة بغرض خفض أقساط المخاطر وتكلفة الائتمان التي ما تزال تقف عائقا أمام الحصول على التمويل الدولي ؛

٣٢- *تطلب كذلك* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء من أجل تعزيز قدراتها في مجال الإدارة الضريبية، وزيادة الإيرادات الضريبية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة بغرض حشد المزيد من الموارد المحلية من أجل التنمية؛

٣٣- *تهيب* بالدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل على تكثيف جهودها في سبيل تعبئة الموارد المحلية، من خلال سياسات ضريبية فعالة، ومدخرات، واستخدام آليات ابتكارية أخرى مثل صناديق المعاشات التقاعدية، وصناديق الثروة السيادية، وسندات المغتربين والتحويلات المالية، لدعم المشاريع الإنمائية الأفريقية؛

٣٤- *تهيب أيضا* بالدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعتمد وتنفذ سياسات من شأنها تهيئة بيئة مواتية لنشاط القطاع الخاص وتجتذب المستثمرين المؤسسيين، وأن تدعم استخدام الأدوات المالية مثل التمويل المختلط، وأسواق رأس المال، وصناديق المعاشات التقاعدية، وصناديق الثروة السيادية، والسندات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، والتمويل الأخضر، وسندات المشاريع، والضمانات، وأدوات الحد من المخاطر، من بين أمور أخرى، إلى جانب حوافز جديدة لخفض تكلفة الائتمان؛

٣٥- *تحث* الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على التعجيل بجهودها الرامية إلى اتباع سياسات شاملة لا لُبس فيها بشأن مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة ذات الدوافع الضريبية، وتعزيز نظمها القانونية ونظم إنفاذ القانون، والجمع بين الوكالات الوطنية التي يعتبر عملها أساسيا لمعالجة التدفقات المالية الدولية؛

٣٦- *تحث أيضا* الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أن تعزز، في إطار هياكل إدارتها الضريبية، آليات لمنع تجنب سداد الضرائب والتهرب الضريبي، والتلاعب بالفواتير وسوء التسعير في التجارة، وغسل الأموال والفساد، من بين أمور أخرى، لزيادة الإيرادات الضريبية الوطنية.

٣٧- *تناشد أيضا* الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تبذل المزيد من الجهود لوضع أطر موثوقة للاقتصاد الكلي وإنفاذها، بما يوفر أسسا قوية للتحول

الاجتماعي والاقتصادي ولتعزيز مبادرات تطوير الهياكل الأساسية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين القدرة الإنتاجية وخفض تكاليف المعاملات والتشجيع على التحوّل الهيكلي؛

٣٨- *تدعو* الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى زيادة استثماراتها في التعليم لدعم التحول الهيكلي لاقتصاداتها؛

٣٩- *تهيب* بالدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تركز على سد فجوات الواردات الناجمة عن الحرب في أوكرانيا في الأسواق الزراعية وغيرها من الأسواق، وإنشاء شبكات أمان اجتماعي لدعم الفئات الضعيفة المعرضة بشكل مفرط لتلك الفجوات في الواردات، لضمان حصولهم على السلع الرئيسية والمنتجات الأساسية بشكل كاف؛

٤٠- *تحث* الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المستورِدة الصافية للأغذية على تنويع مصادر إمداداتها، بما في ذلك عن طريق زيادة الإنتاج المحلي، وطرح المخزونات الموجودة، وتنويع مصادر الاستيراد؛

٤١- *تحث* الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المصدِّرة للنفط على الاستفادة من المكاسب غير المتوقعة من صادرات النفط لدعم الانتعاش الاقتصادي، وتجديد هوامش الأمان في سياساتها، والاستثمار في منتجات الطاقة المتجددة للحد من الاعتماد على النفط والغاز الأجنبيين؛

٤٢- *تطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء للتصدي للآثار السلبية المتزايدة الناجمة عن الحرب في أوكرانيا على اقتصاداتها واستكشاف الفرص التي يتيحها هذا النزاع على صعيد الإنتاج الزراعي والصناعي بالنسبة للبلدان الأفريقية؛

٤٣- *تحث* الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على اغتنام الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية في الأغذية والمنتجات والخدمات الصناعية، من أجل بناء قدرتها الإنتاجية وقدرتها على الصمود في وجه الصدمات الخارجية؛

٤٤- *تحث* أيضا كيانات القطاع الخاص على الاستفادة الكاملة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لزيادة القيمة المضافة وتعزيز وفورات الحجم وتوسيع أعمالها؛

٤٥- *تهيب* بالشركاء الإنمائيين، بما في ذلك المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية، أن يقدموا الدعم للبلدان الأفريقية في تأمين التمويل الكافي المتعلق بالمناخ حتى تتمكن من التكيف مع الأثر المتزايد لتغير المناخ والتخفيف من حدته، وفي الاستثمار في التنمية المنخفضة الكربون والقادرة على الصمود أمام تغير المناخ والتي ترتكز على الانتقال

إلى الطاقة المستدامة والهياكل الأساسية وتحسين الممارسات في المجال الزراعي واستخدام الأراضي؛

٤٦- *نحث* جميع الشركاء، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، على التعجيل بمختلف مبادرات تطوير الإمدادات الطبية أو تعزيزها، بما في ذلك المبادرة الاستثمانية الأفريقية لاقتناء اللقاحات، ومبادرة المستحضرات الصيدلانية التي تستند إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وغيرها من المبادرات التي تهدف إلى تخفيف حدة النقص في اللقاحات والأدوية والحد من الاعتماد على وارداتها من البلدان غير الأفريقية؛

٤٧- *نحث أيضا* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، على التعجيل بتفعيل منصة التبادل التجاري الأفريقية، وهي سوق رقمية للشركات فيما بينها، وبين الشركات والحكومات دعما للمنطقة؛

٤٨- *نهيب* بصندوق النقد الدولي أن يستخدم، في ضوء الحرب الدائرة في أوكرانيا، الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون التابع له لتمكين البلدان الفقيرة من الاستفادة من تخفيف خدمة الدين، وكذلك التنازل، لمدة تتراوح بين سنتين و٣ سنوات، عن الرسوم الإضافية التي تُقدر بنحو ٤ مليارات دولار في عام ٢٠٢٢ وتُفرض على البلدان ذات الإقراض الكبير علاوة على دفع الفوائد والرسوم؛

٤٩- *نهيب أيضا* بصندوق النقد الدولي أن يُسرِع في النظر في طلبات الحصول على برامج جديدة، وتوسيع البرامج القائمة، والاستفادة الكاملة من أدواته التمويلية في حالات الطوارئ حيثما كان ذلك مناسبا، وتقليص قيود الحصول على التمويل في حالات الطوارئ مؤقتا حتى عام ٢٠٢٥، وإصدار حقوق سحب خاصة جديدة؛

٥٠- *نحث* بلدان مجموعة العشرين على تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لسنتين إضافيتين للمساعدة في إيجاد هامش حركة في المجال المالي للإنفاق العاجل من قبل البلدان الفقيرة ولتعديل الإطار المشترك لتعزيز فعالية إعادة هيكلة الديون وتوسيع نطاقها بحيث تشمل الدائنين التجاريين؛

٥١- *نهيب* بالبلدان المتقدمة أن تدعم الجهود الرامية إلى إعادة تخصيص ١٠٠ مليار دولار من حقوق السحب الخاصة، منها ٦٠ مليار دولار ينبغي تخصيصها للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر وللصندوق الاستئماني لبناء القدرة على الصمود والاستدامة الجديد، *ونحث* هذه البلدان على النظر في إصدار حقوق سحب خاصة إضافية والعمل في الوقت نفسه على إنشاء آليات، مثل مرفق الاستدامة والسيولة، تتيح للبلدان

الأفريقية استخدام حقوق السحب الخاصة هذه لتحسين السيولة، وتحقيق الاستقرار لعملاتها، وخفض تكاليف الائتمان؛

٥٢- *نحث كذلك* الشركاء الإنمائيين على تجديد موارد صندوق التنمية الأفريقي، ودعم الاستفادة من أسهم الصندوق من خلال عمليات الاقتراض من أسواق رؤوس الأعمال؛

٥٣- *نهيب كذلك* بالشركاء الإنمائيين أن يعيدوا رسملة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، لا سيما مصارف التنمية العمومية الأفريقية، وإضافتها إلى قائمة الجهات المعتمدة الحائزة على حقوق السحب الخاصة، وتوجيه جزء من حقوق السحب الخاصة إلى مصارف التنمية المتعددة الأطراف لدعم إعادة رسملة وتمويل مصارف التنمية العمومية الأفريقية، بغرض زيادة حجم التمويل الموجّه للتنمية، ومعالجة أزمة الغذاء التي تلوح في الأفق؛

٥٤- *نهيب* بأعضاء مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي بأن يعملوا على إصلاح الهيكل المالي الدولي حتى تتمكن البلدان الأفريقية من الوصول إلى الموارد بسهولة أكبر وبتكلفة أقل من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والإقليمية؛

٥٥- ندعو أيضًا أعضاء مجموعة العشرين إلى توسيع عضوية الاتحاد الأفريقي، الذي يضم ١,٤ مليار نسمة ويبلغ إنتاجه السنوي ٢,٦ تريليون دولار، لتعزيز صوت القارة في الحوار واتخاذ القرارات على الصعيد العالمي؛

٥٦- *نطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الاستمرار في توفير القيادة الفكرية والدعم التقني أثناء مداولات الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بإنشاء هيكل مالي دولي جديد، وأن تولى أمانته؛

٥٧- *نطلب أيضا* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية للدول الأعضاء في سياق تحضيراتها للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقدها في مصر في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢؛

٥٨- *نشكر* السيد ماكي سال، رئيس الاتحاد الأفريقي ورئيس السنغال، وحكومة السنغال وشعبها على ما أحاطوا به ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومختلف المؤسسات والمنظمات التي شاركت في هذا المؤتمر من كرم ضيافة وحفاوة كان لهما أكبر الأثر في إنجاح الدورة؛

٥٩- *نعرب* عن امتناننا لأمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على نجاحها في تنظيم الدورة الرابعة والخمسين لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.